مذكرات جارالله عمر

الفصل الثالث عشر

قلق على أوضاع اليمن

ألاحظ هذه المرة أنك تشعر بقلق أكثر من العادي، ممكن تشرح لي لظروف الرّاهنة التي تعيشها والتي يعيشها حزبُك وكيف تفكّر أن تحلّها أو تتعايش معها أو تتجاوزها؟

ملاحظتكِ صحيحة والسؤال مهمّ.

نحن الآن في تشرين الاول/أكتوبر ٢٠٠٢ تعرفين أنّنا احتفلنا في هذا العام بمرور أربعين عاماً على قيام ثورة سبتمبر في شمال البلاد، وفي العام المقبل ستبلغ ثورة أكتوبر التي أدّت إلى خروج الإنكليز في الجنوب عامها الأربعين أيضاً. وقد احتفلنا في أيار/ مايو أيضا بمرور ١٢ عاماً على قيام اليمن الموحّد، وهذا العام هو عام الإعداد للانتخابات البرلمانية الثالثة التي ستجري في نيسان/ إبريل ٢٠٠٣. يعني أنّ عمر الثورة في اليمن أربعون عاماً، أربعة عقود، وعمر الوحدة والديموقراطية حوالي ١٢ عاماً.

عندما انظر الى أوضاع اليمن من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية أرى أنّ الحصيلة سلبيّة جدّاً، والنتائج مخيبة للآمال لأن الأربعين عاماً التي مرّت على الثورة هي أكثر بكثير من السنوات التي إقتضتها النمور الآسيوية وكوريا الجنوبية مثلاً لكي تنهض، أو حتى بعض البلدان العربية التي كانت مثلنا ولا تملك بترول ولا تطوّراً ولا نظاماً سياسيّاً جيّداً مثل الكثير من البلدان العربية المجاورة، مثل سلطة عمان أو حتى الأردن الذي لم يكن يملك موارد. هذه البلدان الآن، وهي ليست غنية، صارت أكثر تطوّراً من اليمن، واليمن متخلّف في كل شيء. أفاد تقرير التنمية البشرية الذي صدر عن الأمم المتحدة بأنّ البلدان العربية متأخرة جميعها في موضوع التعليم والصحة والمعرفة العلمية وقضية المرأة والنظام السياسي أو المشاركة السياسية، لكنّ الشيء الذي لا يجب أن يُنسينا إياه هذا التقرير هو أنّ اليمن متأخّر عن معظم البلدان العربية، أي أنّ اليمن في أسفل القائمة بالنسبة لدول الجامعة العربية، إذاً نحن متأخرون. التعليم لدينا متدنٍ، هناك ٧٥ في المئة من السكان أمّيون، الجامعات ضعيفة. في ما

يتعلّق بالصحة، لدينا ثلاثة مليون مُصاب بمرض الكبد الفايروس «ب»B Virus . وحسب الإحصائيات الأوّلية، نحن دولة متأخرة في طب الأطفال والنساء.

اليمن أسوأ حالاً من كل البلدان العربية، ولا أريد أن أدخل في نسب وأرقام. دخلُ الفرد عندنا متدنٍ جدّاً. بعد أربعين عاماً من الثورة لم يصل إلى اكثر من ٢٧٠ دولاراً للفرد. وعندنا البطالة تزيد عن أربعين في المئة. ولا يوجد أمل في أن يكون في اليمن تنمية، وفي حال اقمنا اتفاقات شراكة مع الآخرين فماذا سنعطي حتى نأخذ؟ نحن لا يمكن أن نكون شركاء لأحد نتيجةً لهذا التخلّف. في مجال الديموقراطية، ولدت ديمقراطيتنا في ١٩٩٢-١٩٩٣عندما أجرينا الانتخابات. وكانت تجربة الانتخابات معقولة، فيها الحدّ المقبول من النّزاهة والتوازن الذي يمكن أن يحدث في بلدٍ نامٍ ومتخلّف، أي بلد ناشئ. لكن الذي حصل أن هناك تراجعا، نحن عدنا إلى الوراء، الديموقراطية الآن صارت أكثر مظهريّة وليست حقيقية والقول الفصل هو للقوة وللمال وللنفوذ العشائري.

قضية المرأة تنتكس

هناك مآسٍ كثيرة في اكثر من مجال، وأنتِ استمعتِ إلى بعضها، فإذًا نحن في الحصيلة النهائية متخلّفون، بل نحن اليمنيّون متخلّفون عن المتخلّفين. إذًا أنا كسياسي وكاشتراكي أشعر بمسؤوليّتي أيضًا وأشعر بحجم الخسارة وبضياع الزّمن وضآلة المردود ويؤرقني السّؤال عن المستقبل، فما هو مستقبل اليمن؟ وما هو دوره وهل يستطيع أن يبقى كدولة وكبلد وشعب على قيد الحياة؟ أو يمكن أن يتمزّق وأن ينتهي المجتمع السياسي فيه لأنّ في اليمن الآن ملايين من الفقراء والطبقة الغنيّة يصغر حجمها، وهناك فساد ينهب كلّ شيء، والتنمية متوقّفة، فما هو مستقبل أبناء اليمن؟ وما هو دور اليمن؟ ما الذي سيأتي به الغد؟ هل سيقبلنا أحدُ أن نكون شركاء له؟ وبأيّ شرط؟ هذا على المستوى العام يؤرقني.

قضيّة المرأة. المرأة كانت قبل عشرين عامًا قد وصلت إلى درجة أن تكون قاضية في النّظام في الجنوب وكانت تأخذ طريقها إلى العمل وإلى الحياة. الأمر انكمش الآن بشكل سلبي، تراجع دور المرأة ووضعها وحرّيتهاكثيرًا، وصار الحجاب أو حتى النقاب مثلاً إلزاميًّا، وعادت المرأة إلى ما يُسمّى بيت الطاعة وهناك قهر وتزويج لها بالقوّة، تُباع وتُشرى مثل أيّ سلعة أخرى، تبدو التقاليد الاجتماعية ضاغطة وقويّة إلى درجة أنه حتى الحزب الاشتراكي، الذي ضحّى من أجل المرأة ودفع الثّمن، لم يُشرِك في لجان الانتخابات سوى عددٍ قليلٍ من النّساء في اللّجان الفرعية لكنه في اللّجنة الأساسية والإشرافية لم يُشرك أيّ امرأة، كما هو حال كلّ الأحزاب. لا يوجد نساء وكان خوف وكان ضغط المجتمع. طبعًا في اللجان الفرعية هناك نساء، ونحن سنرشّح نساءً للبرلمان، لكن هناك تراجع كبير على الرغم من أنّه لدينا حوالي ٣٠

امرأة في اللجنة المركزية وحوالي خمس نساء في المكتب السياسي لكن حقيقة الأمر هناك تراجع في دور المرأة. فهذا هو الهم العام وبعده هناك هموم أخرى مثلاً في مجال الحزب.

هموم الحزب والمسؤول الاول

في الحزب السؤال المطروح الآن: كيف سيكون حال الحزب الاشتراكي بعد الانتخابات؟ كان الحزب يقاطع الانتخابات وهو الآن يشارك في الانتخابات البرلمانية لأول مرة منذ ١٩٩٣ وأنا لديّ خوف شديد من أن تكون النتيجة التي سيحقّقها الحزب الاشتراكي محدودة أو ضئيلة. توجد أسباب موضوعيّة، صحيح، وهناك تراجع للعمليّة الديموقراطيّة لكن أوضاع الحزب الداخلية صعبة.

أوّلاً، لا بدّ أن نعترف أنّ الحروب التي جرت في ١٩٩٤ أثّرت سلبًا على وجود الحزب الاشتراكي ونفوذه: أفقدته العديد من الكوادر، وأضعفته هزيمتُه في الحرب والحملة الإعلامية المتواصلة عليه فتقلّص نفوذَه في أوساط الجمهور. ثم انه ليس لدينا إدارة حديثة ولا كفوءة، ولدينا ضعف من النّاحية الإداريّة. لم يستطِع الحزب أن يستعيد بناء أوضاعه التنظيميّة كما كانت. ولاحقًا ادت فكرة المقاطعة والخوف من خوض المعركة الانتخابية ومن نتائجها الى التردّدً داخلَ الحزب، التردد من دخول الانتخابات لدى قيادته وقواعده على السواء. صحيح أنّ السّلطة ارتكبت أخطاء كثيرة وهي تريد أن تستولي على كلّ شيء ولكن إرادة المجابهة السلمية لدينا ضعيفة داخل الحزب، وأحيانًا يتهيّأ لي أننا نبحث عن أي ذريعة للهروب من المعركة. وأوضاع الحزب القياديّة في المكتب السياسي صعبة. هناك خلاف حول جدوى المشاركة في العملية الانتخابية وهناك اشتراطات لدى بعض الإخوة القياديين غير منطقيّة في ظلّ موازين القوى الحاليّة. إذا كنا لن نشارك في العملية الانتخابية إلا عندما تقبل الحكومة المصالحة، فهذا لا يمكن أن يتحقق، لأن لا وجود لموازين قوى [مناسبة] ولا يمكن من خلال الحنق والغضب أن نحقّق ذلك، ثم ليس لدينا المالُ الكافي لكي نخوض المعركة الانتخابية وننفق عليها، وليس لدينا أي قدرات إعلامية أيضا.

قرّرنا أن نشارك في الانتخابات. هناك قانون انتخابات يسمح للحزب أن يتكلّم ساعتين [على التلفزيون] لكن تصوّري أن الحزب الحاكم، أي السلطة الحاكمة، هي البي تنظم الانتخابات - أي أنها تحتكر الإعلام والمال، والإذاعة والتلفزيون تحت سيطرتها خلال ست سنوات أو ١٢ سنة، ونحن سيُسمح لنا بالحديث إلى الناخبين خلال ساعتين! أتوقّع إذا كان الحزب الاشتراكي سيحصل على خمسة في المئة من أصوات الناخبين، فهذا أمر طيب. وأنا أقول يجب أن نخوض هذه المعركة حتّى لو حصلنا على أقل، لكني أشعر بمسؤوليّتي في هذا المجال باعتباري الشّخص الذي كان دائمًا يدعو إلى التعدّدية والديموقراطيّة والعمل السّياسي

السلمي منذ عاد الحزب الاشتراكي يحكم في الجنوب عام ١٩٨٧. هذا يعني عندما لا ينتصر الحزب في الانتخابات سوف أتحمّل هذه المسؤولية وأنا على استعداد لتحمّلها.

لا أدري كيف سيكون القرار الذي سأتّخذه. لكن قد أفكّر أن أتنحّى عن الموقع الذي أنا فيه. أنا الآن أمين عام مساعد، والأمين العام مريض وأنا الشخص الأول وأتحمّل السمؤولية. ثم أنا كنت من سارع ليقبل الحزب المشاركة في الانتخابات. طبعًا، صادرتْ السّلطة كلّ أموال الحزب وكلّ ممتلكاته وهي تريدنا أن نشارك ولكن بشكلٍ ضعيف، تريد منّا مشاركة رمزيّة كي تقول هناك أحزاب أخرى وأنّ الحزب الاشتراكي شارك في الانتخابات. وإذا سألتيني لماذا الحزب الآن يأخذ فقط خمسة في المئة وكان لديه حوالي عشرين في المئة في انتخابات عام ١٩٩٣ - وأنا لا أنفي أنّ هناك هذه الأسباب يكن أن يكون الطرف الآخر مسؤولاً عليها - أعتقد أنّ الحزب الاشتراكي بمقاطعته للانتخابات خسر كوادر وخسر خبرة وخسر علاقات مع الناخبين، وهذا شيء نتحمّل نحن مسؤوليته لا السلطة.

نعم، انا كنت مع خوض الانتخابات في الدورة الماضية. ولكن في النهاية أنا الآن المسؤول الأول، وهناك أيضًا أسباب أخرى. أنا لا أدري ما الذي سيكون عليه القرار، أي ما الذي سأصل إليه. ولكن واحد من الاحتمالات أنّني أنا أتحمّل المسؤولية لوحدي، ممكن. ولكنّي لا أستطيع أن أجزم ما الذي سيكون قراري، سأنتظر ولا أريد أن أتكهّن ولكن أريد أن أقول إنّ التزوير، رغم أن التزوير موجود واحتكار النفوذ والسلطة، لكن هناك أسباب أيضًا تتعلّق بالمجتمع، هناك أسباب موضوعيّة أخرى. صحيح أنّ الحزب الاشتراكي كان لديه عشرون في المئة من الاصوات في البداية وان حوالي خمسة إلى عشرة في المئة من المواطنين هم مع الحزب الاشتراكي في قلوبهم ولكن ليس ببطاقتهم الاقتراعية، ليس بسيوفهم، كما يقال. هم مع الحزب ويتمنّون أن ينتصر ولكنهم ليسوا معه الآن ولا يصوّتون له. لماذا؟ إما أنهم يخافون من السّلطة، يخافون على وظائفهم وأعمالهم لأنه من الممكن أن نعاقبهم، أو لديهم الطّموح في الحصول على وظيفة أو منفعة من السلطة، والحزبُ لم يعد في السلطة. وهناك خمسة في المئة من السكان، أو أكثر ربما حوالي عشرة في المئة، ولكن خمسة في المئة كان يمكن أن يصوّتوا أو ان يكونوا مع الحزب، متأثّرون بالدعاية ضد الحزب الاشتراكي على أنه مثلاً ليس حزبًا إسلاميًّا، متأثرون بحركة التكفير وبالدّعايات السابقة ضدّه باعتباره كان يحكم في الجنوب وكان يوصم بالإلحاد والشّيوعية وبكلّ هذه الدعايات. هناك جزء من الجمهور متأثّرٌ بهذه العمليّة. وتعرفين طبعًا كيف هي الأوضاع في اليمن، التعليم متدنٍّ والنظامُ القبليّ موجود وقويّ، وأيضًا هناك ضعفُ في التطوّر الاقتصادي الذي أدّى إلى تراجع المداخيل وإلى تقلّص الطبقة الوسطى، لا يوجد طبقة وسطى، الطبقة الوسطى ضعيفة.

-ولكن ليس شرطًا أن تصوّت الطّبقة الوسطى للحزب الاشتراكي.

كلا ،لا تصوّت له. ولكن أقصد أنه في النهاية هناك ضعف نظام الأحزاب كلّه وضعف في النظام التعدّدي. أودّ أن أقول إنّ اليمن دولة خراجيّة، من النّاحية الاقتصاديّة دولة خراجيّة، دولة ريعية، لا تملك اقتصادًا رأسماليًّا مستقلًّا، الدّولة هي مصدر العيش الوحيد، هي التي تملك الوظيفة وتحتكر السّلطة والمال والنفوذ والوظيفة العامة، ولا يملك المثقّف مصدرًا للرّزق، مصدر العيش هو الحكومة، هي التي توزّع على النّاس الوظائف والأعمال. ولذلك المثقفُ أو الإنسان الذي كان ضمن أحزاب المعارضة يبحث عن بيع قوّة عمله، أين يبيع قوة العمل؟ لا يوجد هناك زبون إلا الدولة، هي المشتري الوحيد، فهو يبيع قوة عمله: الكتابة أو العمل الإداري أو كمهندس للسلطة والسلطة تجيّر هذا كلّه لنفسها وتضعف أحزاب المعارضة، وهناك أيضًا هجرة المثقفين من اليمن، وخروجٌ من الأحزاب وبالذات الحزب الاشتراكي، هناك انسحابات كثيرة. والناس أيضًا فقدوا الاهتمام بالانتخابات، فقدوا الاهتمام بالأحزاب، يعني انها لا تدافع عن مصالحهم بشكل جيّد، قالوا هناك انتخابات كثيرة جرت ولم تغيّر حالَنا، وصارت الديموقراطية من اهتمام نسبة قليلة من النخبة.

-لعلنا نتكلّم بالتفاصيل عن المفاوضات بين الأحزاب والحكومة، مشاكل التّسجيل، تقسيم المديريات، المشاكل داخل الحزب مع اللّجان والتّسجيلو إلخ.

-ولماذا أنت قلقٌ الآن؟

نعم هناك أشياء مباشرة أواجهها وجهًا لوجه وأنا مسؤول أول، ويشكّلعليَّ هذا طبعاً ضغطًا وقلقًا. وفي ما خصّ موضوع المفاوضات حول اللّجان، عمليًّا أنا شاركت في المفاوضات الأولى قبل عدة أشهر بين المؤتمر والحزب الحاكم وبين أحزاب المعارضة المشكّلة باسم اللّقاء المشترك وكان هناك، بدأ من العام الماضي ومطلع هذا العام حوار حول تعديل قانون الانتخابات. تعدّل السّلطة دائما قانون الانتخابات كي يتّفق مع ما تريده هي، كي تحصل على الأغلبية الكاسحة، وهي تريد الوصول إلى ما هو موجود في العالم العربيّ، في مصر وسورية وموريتانيا وأمثالها، أن يكون هناك معارضة رمزيّة شكليّة، صغيرة، ويكون هناك حزب حاكم قويّ وسلطة دائمة ومعارضة دائمة، وهذه ديموقراطية مظهريّة تقدم كخطابٍ للغرب والعالم.

-وهل الغرب يصدّق؟

يُصدّق أو لا يصدق، في النهاية هذا هو الموجود. لا يصدّق لكن المهمّ يتخاطبون معه هكذا. طبعًا، تزوير الانتخابات والسيطرة عليها لا يتمّ يوم الاقتراع، يبدأ من تعديل القوانين ويبدأ من

السجلّ الانتخابي، يبدأ من الضغوط التي تمارسها السلطة على النّاخبين إلخ. هم وافقوا على أن يعدّلوا قانون الانتخابات، وتحاورنا حوارًا طويلاً، وكان لدى الحزب الاشتراكي طلبان: رغبة في الحزب أن نتحاور أوّلاً حول قانون الانتخابات وتعديله، وبعد ذلك نتحاور حول المناخ السياسي وكيف يمكن أن تُرفع القيود عن الحزب التي استمرّت منذ الحرب، وكيف يمكن للمناخ السياسي أن يتغيّر. وفي النهاية قبِلَ حزب المؤتمرُ جزءًا من مطالب المعارضة في تعديل القانون.

-ماذا كانت الحكومة تريد؟

كانت الحكومة تريد تسيطر على لجنة الانتخابات ولا توجد مشاركة من الأحزاب كليًّا، وكانت تريد اصدار قانون يسيطر على الإعلام وكلّ شيء في الانتخابات. لذا كانت المعارضة موحّدة في «اللقاء المشترك»[1] واستطاعت أن تُقنع حزب المؤتمر والحكومة بالإبقاء على مساهمة الأحزاب في اللّجنة العليا للانتخابات وفي لجان الانتخابات الفرعية، ولجان القيد والتّسجيل وغيرها. ولكن مساهمة «اللقاء المشترك» كانت بسيطة بحيث أنّ الحزب الحاكم يأخذ ثلثي اللجنة العليا للانتخابات وتأخذ أحزاب المعارضة الثّلث، يعني أبقي له على مساهمة رمزية. وحصلنا على بعض النصوص التي تمنع موظّفي الدولة من السيطرة على الانتخابات أو من تدخّل جهاز الدولة لصالح الحكومة وأيضًا السماح للأحزاب بأن تتحدّث عبر الإعلام يوم الانتخابات أو أثناء الدّعاية الانتخابية، لكن كانت السلطة تُنفّذ هذه الأشياء بشكلٍ جزئيّ. وعندما قابلنا رئيس الجمهورية في تلك الفترة، أي قبل عدّة أشهر من الانتخابات، كنّا أنا وعبد الوهاب الآنسي [ممثل حزب التجمع اليمني للإصلاح] وفي المرّة الثانية كنّا أنا وعبد الملك المخلافي [ممثلالتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري] ، استجاب لبعض مطالب المعارضة وأبلغَنا، أنا وعبد الملك، بأنه مستعدّ أن يقبل بالعودة الى القائمة النسبية. ذلك أنّ بعض الأحزاب ومنها الحزب الاشتراكي كانت تريد القائمة النسبية، وليس المقاعد الفردية، لأسباب اجتماعية وثقافية وسياسية. قال إنه مستعد أن يقبل بالقائمة النسبية، وأبلغَنا أيضًا أنه ليس لديه اعتراض على وجود تنسيق بين أحزاب المعارضة وبالذات بين الاشتراكي والإصلاح. ولكنّي عندما سألتُ الرئيس في مناسبة أخرى إذا كان المؤتمرُ مستعدًّا أن يقبل القائمة النسبية، وتعديل الدستور، وتعديل القانون [الانتخابي]، قال لي: كلا وإنه كان يمزح [عندما وافق]. ويبدو أن كثيرًا من الأشخاص في المؤتمر الشّعبي اعترضوا على هذا الموضوع وشعروا أنّ المعارضة ممكن أن تستفيد من القائمة النسبية.

---

[1] تأسس «اللقاء المشترك» في شباط/فبراير ٢٠٠٣ بما هو اطار جبهوي للمعارضة اليمنية، ضم: حزب التجمع اليمني للإصلاح، الحزب الاشتراكي اليمني، حزب الحق، التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، حزب البعث العربي الاشتراكي القومي، التنظيم السبتمبري الديمقراطي، اتحاد القوى الشعبية اليمنية. وقد لعب دورا بارزا في انتفاضة العام ٢٠١١.

والآن خلال هذه الفترة الماضية، نعم كان هناك اتفاق مع الحكومة ومع الرّئيس ومع المؤتمر الشعبي العامّ على الغاء السجلّ الانتخابيّ السّابق الذي كان محلّ نزاع – لوجود ٧٠٠ ألف اسم غير حقيقيّ او وهمي أو متوفّى. فأقضى الامر تشكيل لجان لتسجيل المواطنين وقيدهم من جديد، وقبل شهرين من الآن بدأنا حوارًا مع الحزب الحاكم ومع السّلطة بشكل عام حول تشكيل لجان قيد التّسجيل من الأحزاب كلّها، كم نسبة الحزب الحاكم وكم نسبة الاحزاب المعارضة المسمّاة باللّجان المشترك. وكادت المفاوضات أن تفشل أكثر من مرّة لمعارضة الحزب الحاكم. واستمرّينا في المفاوضات، مفاوضات طويلة، حوالي شهرين ونحن نتفاوض وكان الناس لا يفهمون لماذا تطول هذه المفاوضات، كأننا نقسّم... إنّ المسألة التي تهمّ الأحزاب هي الحصول على المال لأنّ هذه اللّجان تأخذ أموالاً لقاء العمل، ولكن نحن كان يهمّنا أن يكون هناك قدر معيّن من التّوازن في اللّجان، لا يسيطر عليها الحزب الحاكم، طبعًا ينصّ القانون أن لا تكون اللّجان من حزب واحد. نحن كان يهمّنا أنه طالما المجتمع في اليمن لا يوجد له نظم ولا قوانين ولا إدارة لذا أفضل شيء أنّه عندما نقوم بالتسجيل الانتخابات - كي لا يتكرّر السجلّ الأوّل الذي يحوي أخطاء - لزم ان يكون هناك توازن في اللّجان وأن يكون هناك رقابة، أن نراقب بعضنا البعض، فهذه هي الطريقة المناسبة، ولهذا أردنا أن نكون موجودين في كل اللجان كمعارضة، ويكون للحزب الحاكم أغلبية ولكن ليس أغلبية كبيرة. ولذلك كانت المفاوضات عسيرة وصعبة وكادت تفشل أكثر من مرة، وفي الأخير أنا شاركت في هذه المفاوضات مع الأخ عبد الغني عبد القادر ومع محمد قحطان وآخرين من الأحزاب ووصلنا إلى اتفاق أن يكون لأحزاب المعارضة حوالي أربعين في المئة [من عضوية اللجان]، ويكون للمؤتمر الشعبي ولأحزاب «المجلس الوطني» ٥٢ في المئة أو أكثر بقليل، والنسبة الباقية للجنة العليا للانتخابات، المكونة من كل الأحزاب. هذا الذي توصّلنا إلى اتّفاق حوله.

أثناء المفاوضات على تقسيم اللجان، بذلت السلطة محاولة لشقّ أحزاب المعارضة واتّصلوا بالحزب الاشتراكي، وكان الأخ سيف صايل [المسؤولاء عن العلاقات السياسية]- أنا كنت مسافرًا - وعرضوا على الحزب الاشتراكي ١٥ في المئة من لجان الانتخابات مقابل فرط «اللقاء المشترك». طبعًا كان صعبًا على الحزب الاشتراكي أن يتخلّى عن الآخرين ويقبل العرض قال إنّ ممكن أن نقوم بحلّ مشترك، فعاد الأخ سيف وطرح على الأحزاب هذا المقترح وقال إنّهم عرضوا ٤٢ في المئة، وعلى الاشتراكي ١٥ في المئة، على أساس أنّ الاشتراكي بطريقةٍ أو بأخرى يتخلّى عن الأحزاب الأخرى ويخرج لوحده ولكن طبعًا الحزب الاشتراكي رفض، رغم وجود أصوات كانت تقول أننا نقبل هذا وإن هذا إعادة اعتبار للاشتراكي. لكنّ الحقيقة أنّ هذا كان سيكون خطأ كبيرًا جدًّا والاشتراكي صمّم على أنّه يجب أن يكون هناك اتفاق بين الأحزاب كلّها وبين السلطة وأن نصل إلى حلّ وَسط، وعملنا على هذا الأمر الذي أدّى إلى ردّ فعل ضدّ الاشتراكي.

لمَ كان سيكون خطأ كبيرًا؟ لأن لما تتعثّر المعارضة، لما تنقسم المعارضة، لا يعود هناك ميزان قوى تفاوضي. حزب المؤتمر أو السلطة يريد أن ينفرد بكلّ حزب على حدة فيفقده أوراقه، ثم ان لنا مصلحة مشتركة، صحيح نحن لسنا متفقين في البرنامج مع حزب الإصلاح لكن وجود سجلّ انتخابي نظيف ووجود توازن في اللجان أمور لمصلحة كل أحزاب المعارضة والأحزاب الضعيفة كلها. ولذلك اعتذر الاشتراكي عن قبول العرض وطلب حلّاً مشتركًا، وقال جيدا أن ياخذ ١٥ أو ١٦ مقعدا لكن يجب أن يكون هناك حلّ للجميع. واستمرّت المفاوضات. تركوا الحزب الاشتراكي واتّجهوا إلى حزب الإصلاح، وعرضوا على الإصلاح بواسطة الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر ٢٨ في المئة وقِبَل الشيخ لكن كان هناك معارضة ذكية من قبل الإخوان المسلمين في التجمّع أفشلت هذا الاتفاق.

الصراع على السلطة والثروة في اليمن

انا لدي قناعاتي الراسخة بأن مشكلة الصراع على السلطة والثروة المحدودة في اليمن هي قضية لم تحلّ بعد وان هذه المشكلة هي التي أدت الى إعاقة تطور اليمن. وكان من رأيي انه لا بد من حلّها بطريقة عصرية تؤدي الى المساواة والعدالة بين المواطنين، على اختلافهم. وإن كنت أرى ان هذا الموضوع لا يمكن ان يتحقق في ليلة وضحاها، وانه يحتاج الى وقت، لكن كان لا بدّ للنخبة السياسية من ان تسلّم به وان تعمل من اجل توفير الشروط اللازمة لتطبيقه. وإن مشكلة اختصار توزيع مناصب الحكم على أساس الجغرافيا او على أساس مكان الميلاد والمذهب او الطائفة هو في رأيي ما أعاق تطور اليمن وادى الى التسبب بالحروب المختلفة.

ادرك طبعاً ان الثروة في اليمن محدودة. وانه يوجد فقر، وان مصادر الرزق محدودة هي أيضا، فكانت السلطة هي المصدر المأمون للحصول على دخل مناسب. وقد أثرت أسرٌ عديدة وأثرى أفراد عديدون عن طريق ممارسة السلطة وغالباً ما تم اثراؤهم بطريقة غير قانونية. ولهذا يوجد تكالب أدى الى امرين: أولهما، التكالب على السلطة والتمسك بها بقوة وعنف؛ وادى ثانيا الى تقسيم العمل بين الناس تقسيما غير موضوعي وغير تاريخي، حيث تولت المناطق السهلية انتاج المعرفة والثروة [الزراعة والصناعة]، حيث ان معظم المثقفين هم من تعزّ وحضرموت وعدن. فهذه المحافظات تنتج المعرفة اكثر من غيرها. وتوجد مناطق في اليمن تحتكر [السلطة] وهي قريبة من مراكز السلطة وتعيش على السلاح ولا تنتج وهي غير متعلمة. هنا المشكلة. طبعاً، مع انه توجد ناس غير مشاركة في السلطة ولا في الثروة، ليس بالمطلق، ولكن صار البعض يشكو من ان مشاركته في السلطة ضعيفة، وان الآخر بالعكس مشاركته في التعليم والثروة ضعيفة أيضا ولكن مشاركته في السلطة كبيرة. هنا يتطلب إعادة التوازن بين السلطة والثروة، وبين انتاج المعرفة وحمل السلاح، لكي تتجنب اليمن العنف. طبعا للعنف أسبابٌ مختلفة ليس هنا المجال لبحثها. لكن المهم ان الازمة قد بدأت على هذه الأرضية.